World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى
روما، 27 فبراير/شباط -2 مارس/آذار 2023

التوزيع: عام
التاريخ: 13 يناير/كانون الثاني2023
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.1/2023/5-B
تقارير التقييم
للنظر

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تقرير موجز عن تقييم السياسة المتعلقة بدور البرنامج في بناء السلام في بيئات الانتقال

موجز تنفيذي

بدأ مكتب التقييم في عام 2021 تقييم سياسة عام 2013 بشأن دور **البرنامج** في بناء السلام في بيئات الانتقال (يشار إليها فيما يلي باسم "سياسة بناء السلام").

وعموما، خلص التقييم إلى أن السياسة يمكن اعتبارها جيدة الصياغة بمبادئ واقعية وعملية يمكن أن توجه **البرنامج** في نهجه تجاه مراعاة النزاع والمساهمات في السلام. وتحقق سياسة بناء السلام نتائج جيدة مقابل معايير **البرنامج** بشأن جودة السياسات؛ ولا تزال مبادئها ذات صلة في عام 2022، كما يتضح من التشابه مع سياسات مقارنة أحدث من منظمات إنسانية أخرى، وصُنفت بدرجة عالية من جانب أولئك الموظفين الذين هم على دراية بها.

ووجد التقييم أمثلة على تنفيذ السياسة تتراوح من تعزيز هياكل الدعم، ولا سيما في المقر، إلى أنشطة بناء القدرات، وإنشاء جماعة الممارسين، وتوفير الدعم التشغيلي العملي، وتعديل العمليات، وتوسيع قاعدة الأدلة من أجل مساهمة **البرنامج** في السلام والتعميم العام لبناء السلام داخل المنظمة.

ولا يتعلق القيد الرئيسي للسياسة بمحتوياتها، ولكن بالنقص في الموارد المالية والبشرية المتاحة لتنفيذها، مما حد من الاستيعاب المنتظم للسياسة حتى السنوات الأخيرة. واتُخذت بعض التدابير الحاسمة في أعقاب اعتماد السياسة في عام 2013. وعلى سبيل المثال، حدد إطار البرمجة المؤسسية في حالات الطوارئ (2013) بناء السلام ومراعاة النزاع كأولوية. كما بدأت بعثات الدعم للعمليات القطرية وصياغة التوجيهات في السنوات الأولى من تنفيذ السياسة. وإجمالا، كان تنفيذ السياسة في البداية حذرا ومخصصا لحالات معينة ولم يُصبح أكثر انتظاما إلا بعد عدة سنوات.

*وفقا لسياسة التقييم في **البرنامج** (2022) (WFP/EB.1/2022/4-C)، وتوخيا لاحترام سلامة واستقلال استنتاجات التقييم، فإن عملية تحرير هذا التقرير كانت محدودة وبالتالي فإن بعض العبارات الواردة فيه قد لا تتسق اتساقا تاما مع ما يعتمده **البرنامج** من مصطلحات قياسية أو ممارسات تحريرية. ويُرجى توجيه أية استفسارات بهذا الشأن إلى مديرة التقييم.*

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة A. Cook
مديرة التقييم
بريد إلكتروني: andrea.cook@wfp.org

السيدة F. Bonino
موظفة التقييم
بريد إلكتروني: francesca.bonino@wfp.org

وفي وقت إجراء التقييم، تضمنت تدابير تنفيذ السياسة استثمارات واعدة، ولكنها محدودة، في بناء القدرات، وزيادة الدعم للمكاتب القطرية والجهود المبذولة لتعزيز تحليل النزاع، وخطوات لتوسيع قاعدة الأدلة لمساهمة **البرنامج** في السلام، والتعديلات المراعية للنزاع للعمليات الرئيسية في مواقف معينة. ويوجد القليل من الأدلة على أوجه التآزر في تنفيذ السياسات ذات الصلة مثل تلك المتعلقة بالمنظور الجنساني والحماية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين. وفيما يتعلق بالنتائج، لاحظ التقييم إنجازات محدودة من حيث تحسين تحليل النزاع، وزيادة البرمجة المراعية للنزاع، وزيادة الشراكات مع منظمات بناء السلام. وعموما، تبدو الجهود المبذولة لتعزيز السياق وممارسات تحليل النزاع في **البرنامج** واضحة، ولكنها ليست منتظمة، ولا تزال توجد بقع معتمة كبيرة.

ووجد التقييم أمثلة محدودة على العمليات المنتظمة والمنظمة والشاملة لضمان النظر في ديناميات النزاع ومراعاة النزاع. وحتى عند إجراء تحليلات للنزاع، فمن غير الواضح ما إذا كانت تؤثر على البرمجة ووثائق تخطيط المكاتب القطرية وكيف تؤثر عليها، ومع بعض الاستثناءات، تتضمن التقارير القليل نسبيا من المناقشات لديناميات النزاع ومراعاة النزاع. ومع ذلك، أظهرت بيانات مقابلات التقييم أن موظفي **البرنامج** والشركاء المتعاونين يدركون تماما أهمية "عدم إلحاق الضرر" ويدركون أن الحد من انعدام الأمن الغذائي هو المساهمة الرئيسية **للبرنامج** في السلام.

ومعظم العوامل التي تؤثر على الأداء الحالي **للبرنامج** في مراعاة النزاع والمساهمات في السلام هي عوامل داخلية وتتعلق بتأييد الإدارة والحوافز والتوظيف والتركيز على حالات الطوارئ وثقافة **البرنامج**. والعوامل الخارجية المهمة هي العلاقة مع الشركاء المتعاونين وتأثير الجهات المانحة والعلاقة مع الحكومات المضيفة.

وخلص التقييم إلى أن السياسة جيدة الصياغة ولا تزال ذات صلة وأن مساهمة **البرنامج** الرئيسية في السلام لا تزال تتمثل في عمله بشأن انعدام الأمن الغذائي وبناء القدرة على الصمود وسبل العيش. ومع ذلك، لا تزال توجد ثغرات في البرمجة المراعية للنزاع وفي تعزيز ممارسة واستخدام تحليلات السياق والنزاع للاسترشاد بها في تعديلات البرامج والعمليات.

وحُددت أربع توصيات وهي: تعزيز تحليل كيفية تأثير حضور وبرامج **البرنامج** وشركائه على ديناميات النزاع، وتعديل الثقافة التنظيمية **للبرنامج** لجعل مراعاة النزاع أكثر محورية، وتعميم مراعاة النزاع، وضمان أن يركز **البرنامج** مساهمته في السلام على دعم عمليات بناء السلام القائمة وتنفيذ الأنشطة بالاشتراك مع الجهات الفاعلة الأخرى.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالتقرير الموجز عن تقييم السياسة المتعلقة بدور **البرنامج** في بناء السلام في بيئات الانتقال (WFP/EB.1/2023/5-B) ورد الإدارة (WFP/EB.1/2023/5-B/Add.1) و يشجع على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

1-1 سمات التقييم

1- طرح تقييم السياسة المتعلقة بدور **البرنامج** في بناء السلام في بيئات الانتقال (المشار إليها فيما يلي باسم "سياسة بناء السلام") المعتمدة في عام 2013، ثلاثة أسئلة رئيسية:

- ما مدى جودة السياسة؟
- ما هي نتائج السياسة؟
- ما الذي يفسر النتائج التي لوحظت والنتائج التي لم تتحقق؟

2- والجمهور المستهدف الأساسي للتقييم هو الإدارة العليا **للبرنامج**، إلى جانب أعضاء المجلس التنفيذي، وشعبة البرامج الإنسانية والإنمائية، التي تضم وحدة الطوارئ وحالات الانتقال بصفتها صاحبة السياسات والوحدات والشُعب المواضيعية المختلفة المسؤولة عن تحليلات هشاشة الأوضاع والمشتريات، والشراكات، والمكاتب الإقليمية والقطرية.

3- وغطى التقييم الفترة من عام 2012 إلى عام 2022. وجرى تعديل النهج العام والجدول الزمني في ضوء جائحة فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19). وجرت أنشطة جمع البيانات الأولية والثانوية وتحليلها بين سبتمبر/أيلول 2021 وأبريل/نيسان 2022 على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، وشملت ما يلي:

- البناء بأثر رجعي لنظرية التغيير التي ترتكز عليها السياسة؛
- استعراض الوثائق والدراسات العلمية؛
- تحليل متعمق، يستند إلى البعثات الميدانية، بما في ذلك استقصاء للأشخاص المتضررين من الأزمات في بوركينا فاسو، وكولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق تغطي 155 2 شخصا (أكثر من نصفهم من النساء والبنات)؛
- الاستعراضات المكتبية "الإضافية"، التي تجمع بين استعراضات الوثائق والمقابلات المختارة التي أجريت في المكاتب القطرية في إثيوبيا، وليبيا، والسودان، والجمهورية العربية السورية؛
- مقابلات المخبرين الرئيسيين مع موظفي **البرنامج** المقيمين في روما، وخبراء من الأوساط الأكاديمية، وأعضاء الفريق المرجعي الداخلي المعني بالتقييم والفريق الاستشاري الخارجي، وموظفي كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛
- تحليل وثائق شبه آلي لأكثر من 000 11 وثيقة تخطيط وإبلاغ قطرية صادرة من عام 2012 إلى عام 2021؛
- استعراض للمنظمات المماثلة: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة أوكسفام الدولية.

4- وأُدرجت في التقييم *مراعاة المنظور الجنساني والتنوع*. أولا، جرى جمع البيانات لكشف الاختلافات في كيفية إدراك النساء والرجال، وأعضاء المجموعات السكانية الأخرى ذات الصلة بالمحيط المحلي، لتأثيرات تدخلات **البرنامج** على النزاع المحلي وديناميات السلام. ثم اشتمل التقييم على تحليل مفصل لبيانات المقابلات والاستقصاءات حسب نوع الجنس والجنسية وفئة الموظف والفئات الأخرى ذات الصلة. ومن الناحية الموضوعية، أجرى التقييم أيضا تقييما لاتساق وتكامل سياسة بناء السلام فيما يتعلق بسياسة المساواة بين الجنسين واستكشف مدى انعكاس الاعتبارات الجنسانية ذات الصلة بديناميات النزاع المحلي والسلام في عمل **البرنامج** وما إذا كانت البرامج التي تعزز التماسك الاجتماعي والسلام تشمل النساء والرجال على حد سواء.

5- وصُممت *الاعتبارات والضمانات الأخلاقية* لضمان الموافقة المستنيرة والسرية وحماية البيانات؛ ومراعاة الاعتبارات الثقافية والتحديد العادل للمشاركين، بما في ذلك النساء والفئات السكانية المستبعدة اجتماعيا؛ والالتزام بمبدأ "عدم إلحاق الضرر" فيما يتعلق بالمشاركين ومجتمعاتهم وعمل **البرنامج**.

6- وارتبطت بعض *قيود التقييم* بمسائل الوصول المتعلقة بجائحة كوفيد-19 واستبعاد بلد الدراسة التاسع المتوقع في البداية (أفغانستان) عقب أحداث أغسطس/آب 2021. ومع التخفيف، زادت التفاعلات عبر الإنترنت، بما في ذلك المقابلات مع الموظفين ذوي الخبرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما صودفت بعض القيود في قابلية التقييم، بما في ذلك الذاكرة المؤسسية المحدودة للمراحل الأولى من تنفيذ السياسة، وغياب نظرية التغيير لتوجيه تحليل المسار المقصود نحو أهداف السياسة، ونقص الأدلة الموجودة على الآثار المجتمعية من تدخلات **البرنامج**. ومن ثم، كان من الضروري توسيع نطاق التثليث، وزيادة استخدام بيانات الاستقصاءات من الأشخاص المتضررين من أجل الكشف عن المسائل المتعلقة بتجربتهم المباشرة حول كيفية تأثير حضور **البرنامج** ومساعدته على النزاع وديناميات السلام.

2-1 السياق

7- يتقاطع الأمن الغذائي والنزاع بعدة طرق. ولطالما اعتُرف بالنزاع باعتباره أحد المحركات الرئيسية لسوء التغذية والجوع والمجاعة. ويمكن أيضا أن يكون انعدام الأمن الغذائي محركا رئيسيا، أو يستخدم كمحرك مهم للنزاع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون للتدخلات الإنسانية أو الإنمائية واسعة النطاق آثار إيجابية وسلبية على ديناميات السلام والنزاع المحلية.[1] ولذلك، فإن تقديم المساعدة بطريقة مراعية للنزاع يعد أمرا أساسيا لضمان عدم إلحاق **البرنامج** لأي ضرر والعمل بطريقة محورها الإنسان. ويتسم ذلك بأهمية خاصة لأن **البرنامج** كان يزيد من تركيزه على تغيير الحياة إل جانب إنقاذ الأرواح، وهو ما يستلزم مزيدا من المشاركة مع السلطات الوطنية والمحلية، ويتطلب توازنا دقيقا بين الحياد والنزاهة.

8- ويعمل **البرنامج** منذ فترة طويلة في بيئات تتسم بالنزاع والهشاشة والعنف. وفي عام 2020، حصل 33 بلدا من البلدان التي يعمل فيها **البرنامج** على درجة في مؤشر السلام العالمي تفوق 2.3، مما يشير إلى مستوى عالٍ من النزاع أو مخاطر النزاع،[2] وكانت 12 بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة موجودة في مختلف أنحاء العالم.[3] وأدت عدة عوامل في الآونة الأخيرة إلى توجيه المزيد من الاهتمام إلى فهم مساهمة **البرنامج** في السلام. وخلال فترة التقييم، أكد خطاب المساعدة الإنسانية على نحو متزايد على محور العمل الإنساني والتنمية والسلام - "المحور الثلاثي". ويمثل جدول الأعمال الدولي المتطور، بما في ذلك مختلف المبادرات التي تقودها الأمم المتحدة، دعوة قوية للجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية للسعي إلى دور أكثر نشاطا في التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات.

9- وكان حصول **البرنامج** على جائزة نوبل للسلام في عام 2020 بمثابة اعتراف بجهود المنظمة لمكافحة الجوع، والمساهمة في تحسين ظروف السلام ومنع استخدام الجوع كسلاح حرب. وعلى الصعيد الداخلي، تغير الهيكل المؤسسي **للبرنامج** وقدرته على العمل المتعلق بالنزاع والسلام، وترد الجوانب المتعلقة بسياسة بناء السلام في الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025. كما أن المدير التنفيذي الحالي **للبرنامج** وضع **البرنامج** في مكانة بارزة من خلال المشاركة النشطة في الدعوة للسلام في حالات النزاع مثل تلك الموجودة في إثيوبيا، وجنوب السودان، واليمن.

10- وإجمالا، أدت هذه العوامل إلى زيادة تركيز **البرنامج** ومساهمته في السلام إلى جانب ولايته المتمثلة في إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة.

---

[1] انظر على سبيل المثال: Brück, T. و d'Errico, M. 2019. الأمن الغذائي والنزاع العنيف: المقدمة إلى المسألة الخاصة. *التنمية العالمية*، 117: 167-171؛ Lander, B و Richards, J. 2019. التصدي للجوع والمجاعة في حالات النزاع المسلح - إرساء أسس السلام. *مجلة العدالة الجنائية الدولية*، 17(4): 675-698؛ Messer, E. و Cohen, M.J. 2015. كسر الروابط بين النزاع والجوع. *السياسة الطبية والصحية العالمية*، 7(3): 211-233؛ **البرنامج**. 2011. الأمن الغذائي والنزاع العنيف: الأسباب والعواقب والتصدي للتحديات. الورقة البحثية غير الدورية رقم 24، *تقرير الأداء السنوي لعام 2019*. الوثيقة WFP/EB.A/2020/4-A.

[2] معهد الاقتصاد والسلام. 2020. مؤشر السلام العالمي لعام 2020: قياس السلام في عالم معقد.

[3] البوابة الشبكية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أين نعمل.

3-1 الموضوع

11- قبل سياسة بناء السلام لعام 2013، وضع **البرنامج** نهجا يركز على المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال التشغيلي. وقدمت سياسة بناء السلام ثمانية مبادئ عامة للعمل في بيئات النزاع وثلاثة اتجاهات للسياسة توجه عمل **البرنامج** في بيئات الانتقال وتضع المعايير لمشاركة المنظمة في أنشطة بناء السلام (الجدول 1).

الجدول 1: لمحة عامة عن سياسة البرنامج لبناء السلام

المبادئ العامة	1- فهم السياق. 2- مواصلة التركيز على الجوع. 3- كحد أدنى تجنب إلحاق الضرر. 4- دعم الأولويات الوطنية حيثما أمكن ذلك، ولكن مع اتباع المبادئ الإنسانية حيث يستمر النزاع. 5- دعم اتساق الأمم المتحدة. 6- الاستجابة لبيئة دينامية. 7- ضمان الشمولية والإنصاف. 8- التحلي بالواقعية.
اتجاهات السياسة	• إجراء تحليلات النزاع والمخاطر في بيئات الانتقال كعملية شاملة تشمل تحليل النزاع والاقتصاد السياسي. • استخدام البرمجة المراعية للنزاع. • العمل مع شركاء بناء السلام، بما في ذلك الاتصال القوي ثنائي الاتجاه مع السكان المتضررين، والشراكات مع المنظمات المتخصصة في السلام والمصالحة والتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

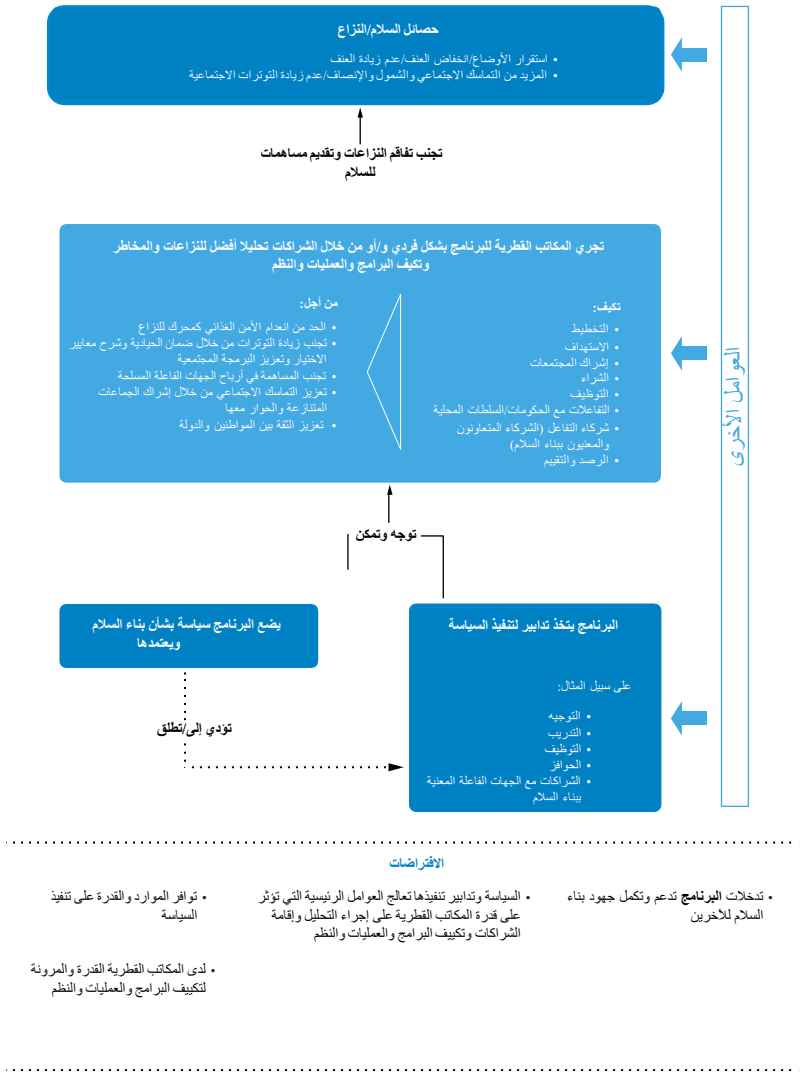
12- ولا تتطرق السياسة إلى متطلبات التنفيذ والموارد، ولم توضع استراتيجية لتنفيذ السياسة. ومع ذلك، اتُخذت خطوات مختلفة لتنفيذ السياسة، مع التركيز على:

- *بناء القدرات*، بما في ذلك التدريب والتوجيه وجماعة الممارسين المنشأة حديثا لخبراء السلام والنزاع؛
- *دعم المكاتب القطرية*، على سبيل المثال، في إجراء تحليلات النزاع أو تقييمات مراعاة النزاع؛
- *توسيع قاعدة الأدلة* من أجل فهم أفضل وقياس أفضل لمساهمة **البرنامج** في السلام، بما في ذلك من خلال الشراكة مع معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام؛
- *تعديلات العمليات* في مجالات التوظيف وإدارة شؤون الشركاء وسلاسل الإمداد.

13- ولا توجد نظرية واضحة للتغيير في السياسة. وقد أنشأ فريق التقييم واحدة (الشكل 1)، بدءا من تضييق التعريفين العامين لمصطلحي "السلام" و"النزاع" المستخدمين في السياسة عن طريق التركيز على طرق ملموسة تمكّن **البرنامج** من تجنب تفاقم النزاع أو تقديم مساهمات للسلام، وذلك أساسا من خلال الجهود الرامية إلى الحد من انعدام الأمن الغذائي كمحرك للنزاع، ولكن أيضا، على سبيل المثال، عن طريق تجنب أي زيادة في التوتر من خلال ضمان الحياد وتعزيز التماسك الاجتماعي.

14- وتهدف نظرية التغيير إلى إظهار أن **البرنامج** يمكن أن يساهم في الحصائل المرجوة إذا مكّنت تدابير تنفيذ السياسات المكاتب القطرية - منفردة أو في شراكة - من إجراء تحليل أفضل لبيئات وديناميات النزاع والمخاطر ذات الصلة واستخدام نتائج ذلك التحليل لتعديل البرامج والعمليات والنظم. وبالإضافة إلى ذلك، تسلط نظرية التغيير الضوء على التداخلات مع مسارات التغيير المتوقعة للمسائل الشاملة الأخرى التي تؤكد على أهمية تحليل السياق في دعم مفاوضات الوصول، وتعزيز فهم مخاوف الحماية والاستجابة لها، وزيادة المساءلة أمام السكان المتضررين وتعزيز إدماج المنظورات الجنسانية، على سبيل المثال.

الشكل 1: نظرية التغيير



المصدر: فريق التقييم.

نتائج التقييم

15- يقدم هذا القسم نتائج التقييم الرئيسية من أسئلة التقييم الثلاثة المطروحة.

1-2 ما مدى جودة السياسة؟

تحليل جودة السياسة

16- قياسا على المعايير المحددة، تتسم سياسة بناء السلام بجودة عالية نسبيا، باستثناء الجوانب المتعلقة بتنفيذ السياسات والاستفادة منها. وعلى وجه التحديد، لاحظ التقييم ما يلي:

- *أدلة مهمة* على الاتساق والدعم للسياسات مع الأهداف الاستراتيجية، والتماسك الخارجي، والإشارة إلى تحليل الثغرات، والنطاق المحدد جيدا والإجراءات ذات الأولوية، والاستخدام المتسق للمصطلحات؛

- *أدلة جزئية* على رؤية السياسة، والتي حُددت، ولكنها تفتقر إلى نظرية التغيير، والاستخدام الانتقائي للأدلة لدعم مبادئ السياسة - يتماشى مضمون السياسة إلى حد كبير مع سياسات **البرنامج** الأخرى ولكنه لا يأخذ في الاعتبار بما فيه الكفاية الاتساق الداخلي أو الاعتبارات الجنسانية؛
- *أوجه القصور في جودة السياسة* التي تشمل عدم وجود أطر مؤسسية ملائمة، وتوجيهات، وترتيبات مساءلة، وموارد مالية وبشرية، والتكامل غير الكافي للرصد والتقييم والإبلاغ عن تنفيذ السياسة.

17- وعموما، لا تزال السياسة مناسبة وصالحة في عام 2022. وهي مماثلة للسياسات الأحدث والقابلة للمقارنة من المنظمات الإنسانية الأخرى. وتشمل الجوانب التي يمكن فيها إجراء تغييرات طفيفة نسبيا توسيع نطاق تطبيق السياسة، بما في ذلك نظرية التغيير الواضحة، وتعزيز الروابط بين المسائل الجنسانية ومسائل الحماية وغيرها من المسائل الشاملة، والتفكير في التغييرات الأخيرة في السياق الخارجي.

18- ولاحظ التقييم أن تنفيذ السياسات على نحو أكثر انتظاما لم يحدث إلا بعد أن قدم **البرنامج** موارد مخصصة في أواخر عام 2017. ومع ذلك، لا تزال السياسة غير معروفة في جميع أنحاء **البرنامج**، ولا تزال توجد فجوات في التنفيذ. وتشمل المسائل الرئيسية التي تؤثر على استيعاب السياسة ما يلي:

- استثمار محدود في التدريب؛
- وضع توجيهات بشأن تنفيذ السياسات، ولكنها غير معروفة؛
- جماعة ممارسين واعدة، ولكنها لاتزال ناشئة، لمستشاري النزاع؛
- الجهود الرامية إلى تعزيز تحليل النزاع التي يعوقها وجود عزلة تنظيمية؛
- الجهود المبذولة لتوسيع قاعدة الأدلة الحديثة للغاية بحيث لا تسمح برصد النتائج؛
- عمليات مخصصة فحسب لتعديلات البرامج (فيما يتعلق بالموارد البشرية وإدارة شؤون الشركاء المتعاونين وسلاسل الإمداد).

19- ومع ذلك، كشفت بيانات مقابلات التقييم عن جوانب إيجابية. وأبرز الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات أن السياسة مصاغة بوضوح وأنها تحدد بعبارات واقعية ومتوازنة دور **البرنامج** وطموحه عند العمل في سياقات النزاع أو البيئات المعرضة لخطر النزاع من خلال اتجاهات السياسة الثلاثة لإجراء تحليلات للنزاع والمخاطر، باستخدام البرمجة المراعية للنزاع والعمل مع شركاء بناء السلام (انظر الجدول 1). كما شعر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أن تركيز السياسة على الشراكات والتعاون مع المنظمات الأخرى يظل مبدأ إرشاديا مهما **للبرنامج**.

الدعم لتنفيذ السياسة

20- تتبع التقييم تدابير تنفيذ السياسة حتى أبريل/نيسان 2022. وفي المقر، كان الدعم لتنفيذ السياسة غير مستقر، مع وجود عدد قليل من الأفراد المكرسين لدعم جدول أعمال السياسة في السنوات التي أعقبت اعتمادها. وابتداء من أواخر عام 2017، زاد **البرنامج** تدريجيا من قدرات قوته العاملة لدعم سياسة بناء السلام. ومع ذلك، تعتمد معظم الوظائف على التمويل الخارجي المؤقت. وفي السنوات الأخيرة، يسرت زيادة القدرات التوسع في تنفيذ السياسات على نطاق المنظمة وأدت إلى زيادة ملحوظة في النواتج الصادرة عن فريق السلام والنزاع أو التي بدأها في وحدة الطوارئ وحالات الانتقال، من بين مكاتب ووحدات **البرنامج** الأخرى. وفي عام 2020، تسارعت الجهود، بما في ذلك تطوير أداة الكشف السريع عن مخاطر النزاع في العمليات والوقاية منها المعنية بجائحة كوفيد-19 والمراعية للنزاع وصياغة معايير **البرنامج** الدنيا للبرمجة المراعية للنزاع.

21- وتسعى أحدث إعادة هيكلة لوحدة الطوارئ وحالات الانتقال، في عام 2022، إلى تحقيق رؤية لتنفيذ السياسة تهدف إلى التغلب على العزلة التي تفصل بين مختلف المسائل الشاملة وزيادة أوجه التآزر من أجل تقديم دعم أكثر فعالية وشمولية للعمليات القطرية. ومع ذلك، خلقت إعادة الهيكلة بعض عدم اليقين ومن السابق لأوانه معرفة ما إذا كانت ستنجح في تحقيق طموحها.

22- وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، أُنشئت بعض القدرات المكرسة وأدت دورا رئيسيا في دعم تنفيذ السياسة، بما في ذلك عن طريق توفير القدرة التحليلية لإجراء تقييمات مراعاة للنزاع، وإسداء المشورة بشأن التأهب لحالات الطوارئ، ودعم الطلبات المقدمة إلى صندوق بناء السلام، وتوفير قدرة احتياطية إذا لزم الأمر. ومع ذلك، تعتمد العديد من الوظائف على توافر التمويل، وهو أمر محدود.

خطوات تنفيذ السياسة

23- شمل تنفيذ السياسة بناء القدرات، وتوفير الدعم التشغيلي العملي، وتوسيع قاعدة الأدلة على مساهمة **البرنامج** في السلام، وتعديلات العمليات داخل المنظمة. وعموما، تعرقل التنفيذ بسبب الاستثمارات المحدودة في بناء القدرات. وعلى سبيل المثال، على الرغم من الطلب، لا يتوافر على نطاق واسع التدريب على تحليل النزاع أو مراعاة النزاع أو البرمجة على المحور الثلاثي، على الرغم من أنه يجري حاليا الانتهاء من بعض الوحدات؛ وتوجد وثائق التوجيه وتعالج الفجوات الحرجة، ولكنها غير معروفة؛ وجماعة الممارسين لمستشاري النزاع واعدة، ولكنها لا تزال ناشئة.

24- وتعتمد فعالية مختلف الجهود الرامية إلى تعزيز تحليل النزاع على قبول إدارة **البرنامج** على المستوى القطري، وهي محدودة بسبب وجود العزلة التنظيمية والتركيز على المخاطر التي يتعرض لها **البرنامج** وأنشطته. ويُعد دور شعبة البحث والتقييم والرصد في تقديم تحليل النزاع محدودا. وتقدم شُعب **البرنامج** الأخرى تحليلات لديناميات النزاع، ولكنها تركز أساسا على تعرض **البرنامج** للمخاطر.

25- ولم يزد الدعم المقدم إلى المكاتب القطرية من أجل تحليل النزاع ومراعاة للنزاع إلا في الآونة الأخيرة.

26- وفي عام 2018، دخل **البرنامج** في شراكة معرفية مع معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام بهدف إيجاد أدلة على ما إذا كان يمكن للبرمجة في **البرنامج** تحسين آفاق السلام وفهم المخاطر المرتبطة بالنزاع وكيفية ذلك. كما جرت استثمارات في عملية لتعزيز قياس مساهمة **البرنامج** في السلام. ومع ذلك، فقد نُفذت معظم الخطوات في توسيع قاعدة الأدلة لتلك المساهمة منذ وقت قريب جدا بحيث لم يتسن رصد النتائج.

27- وقد استُحدثت تعديلات واعدة مراعية للنزاع في العمليات الرئيسية من خلال عملية تنطلق من القاعدة إلى القمة في حالات معينة، ولكن معظم التعديلات المحتملة لم يجر النظر فيها بانتظام. وقد لوحظت أمثلة على النُهج المراعية للنزاع لإدارة الموظفين، ولكن توجد تحديات تتعلق بممارسات التوظيف المحلية، ولا سيما في بيئات النزاع.

28- كما أن التعديلات على عمليات الشراء نادرة، ولم يجد التقييم أي جهود منتظمة لتعزيز مراعاة النزاع في تفاعلات **البرنامج** مع شركائه المتعاونين. ومع ذلك، فقد حدد التقييم العديد من أمثلة الممارسات الجيدة التي يمكن أن تكون بمثابة أساس لتطوير حلول مؤسسية لهذه المسائل. والأمثلة تشمل:

- التدريب وحلقات العمل والتفاعلات المنظمة بين المكاتب القطرية **للبرنامج** والشركاء المتعاونين بشأن مراعاة النزاع وحل النزاع (العراق والسودان)؛
- إدراج مراعاة النزاع في مقترحات الشركاء والمناقشات ذات الصلة (العراق والسودان)؛
- تقاسم المسؤوليات عن الاستهداف والتنفيذ بين الشركاء المتعاونين لتجنب تصور المحسوبية في تنفيذ المشروعات (جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا)؛
- وقف عقود الشركاء في حالات الولاء السياسي المعبر عنه بوضوح (كولومبيا).

2-2 ما **هي نتائج السياسة؟**

29- جرى تقييم نتائج السياسة على ثلاثة مستويات: ممارسة تحليل السلام والنزاع، واستخدام نتائج التحليل للاسترشاد بها في تعديلات البرامج والعمليات، والآثار الأوسع للسياسة على ديناميات النزاع والسلام.

1) ممارسة البرنامج لتحليل النزاع على المستوى القطري

30- على الرغم من الاستثمارات، يُعد تحليل النزاع ومراعاة النزاع على المستوى القطري غير متسقين ومقيدين. وعلى سبيل المثال، قام اثنان من المكاتب القطرية التي شملها التقييم بإنشاء عمليات منتظمة ومنظمة وشاملة لمناقشة ديناميات النزاع ومراعاة النزاع. ومع ذلك، في دراسات الحالة القطرية الأخرى، تُجرى معظم المناقشات حول مراعاة النزاع على أساس مخصص، مما قد يؤدي إلى خطر العزلة في مجموعات صغيرة من الموظفين ذوي المواصفات المحددة، وغالبا ما تُجرى بدون تعاون أو شركاء بناء السلام ومدخلات المجتمعات أو ممثليها.

31- وأعدت بعض المكاتب القطرية تحليلات للنزاع، ولكن هذه التحليلات لا يعرفها سوى عدد قليل من الموظفين في كل بلد وليس من الواضح كيف تؤثر على البرمجة. كما أن دور الشركاء في تحليل السياق غير واضح، ولا يبدو أن المكاتب القطرية تستفيد بشكل منتظم من مساهمات الشركاء. وعلاوة على ذلك، لم يظهر الدور المحتمل للمنتديات المشتركة بين الوكالات في تحليل النزاع بدرجة كبيرة.

32- ويدرك موظفو **البرنامج** وشركاؤه على المستوى القطري أهمية "عدم إلحاق الضرر" ويميلون إلى التركيز على المخاطر الملازمة لتخصيص واستهداف المساعدة والمساهمة في السلام من خلال الحد من انعدام الأمن الغذائي. وكانت الأفكار المتعلقة بالروابط الأخرى بين عمل **البرنامج** والنزاع أو السلام مفقودة إلى حد كبير. ومع ذلك، شارك موظفو **البرنامج** العاملون في مجالات القدرة على الصمود، ومراعاة النزاع، والشؤون الجنسانية والحماية، تأملات أكثر دقة حول الآثار العملية على عمل **البرنامج**.

33- ويولي **البرنامج** اهتماما محدودا لكيفية تفاعل حضوره ومساعدته مع ديناميات النزاع والسلام. وظهرت ثلاث مسائل كبقع معتمة في العديد من البلدان، وترددت في المقابلات مع الشركاء الخارجيين وهي:

- تأثير مساعدة **البرنامج** على علاقات القوة؛
- التفاعل بين **البرنامج** والحكومات المضيفة، خاصة عندما تكون الحكومة طرفا في نزاع؛
- تقاطع الانتماءات وخلفيات الموظفين والمقاولين والشركاء المتعاونين مع بيئة النزاع.

34- ومن منظور مؤسسي، تؤكد الخطة الاستراتيجية الحالية **للبرنامج** للفترة 2022-2025 على النهج المراعي للنزاع والقائم على المبادئ الذي يتبعه **البرنامج**، وتشير إلى "اتخاذ خطوات لتطوير حصائل السلام" وتنص على أن "**البرنامج** سيشارك في الدبلوماسية الإنسانية والدعوة للسلام". وبالتالي، تترك الخطة مجالا للتفسير ولا تحل مسألة كيفية إعطاء الأولوية لمراعاة النزاع والمساهمة في السلام أو تحديد مستوى طموح **البرنامج** في تحقيق السلام.

35- ومن منظور عالمي، حلل التقييم جميع وثائق **البرنامج** القطرية الخاصة بالتخطيط والإبلاغ الصادرة في الفترة من 2012 إلى 2022، والتي تظهر أن الوعي بالنزاع لم يزد إلا زيادة طفيفة منذ عام 2013 ولا تزال توجد بقع معتمة تحليلية كبيرة. ولا يزال انعكاس مراعاة النزاع في وثائق التخطيط والإبلاغ السنوية عند مستوى منخفض، ولكن النظر في مبدأ "عدم إلحاق الضرر" قد زاد قليلا بمرور الوقت.

2) تعديلات البرامج

36- تهدف معظم الجهود المبذولة لتعديلات البرامج والعمليات من أجل تجنب المساهمة في التوترات إلى تعزيز الحياد ونوعية البرامج. وتشمل التعديلات التي أشير إليها أكثر من غيرها *تحسين الاتصال بشأن معايير اختيار المستفيدين، وتعديل الاستهداف، وإنشاء آليات للشكاوى والتعقيبات، وتعزيز التخطيط المجتمعي.*

37- وتُعد تدابير التعديل مثل *تيسير الحوار المحلي وإدراج آليات حل النزاع* في تصميم البرامج نادرة وتطبق بصورة انتقائية. وتشمل معظم هذه التدابير، عند تنفيذها، النساء والرجال على السواء:

- في العراق، وفي سياق التشرد الداخلي، تضمن أحد البرامج اجتماعات مجتمعية منتظمة تركز على القبول المتبادل، وآلية مكرسة لحل النزاع.
- في بوركينا فاسو، جعل **البرنامج** التغذية المدرسية مشروطة بموافقة المجتمعات في مناطق النزاع على حماية التغذية المدرسية معا.

38- وفي حالات قليلة، انخرط **البرنامج** أيضا في *الدعوة إلى السلام على مستوى رفيع*. وقد أثار ذلك جدل، ولكن مدى هذه المشاركة محدود من الناحية العملية. ويقيم **البرنامج** اتصالات مع مختلف أطراف النزاع لأغراض التفاوض على وصول المساعدات الإنسانية في المقام الأول. غير أنه يوجد توافق ناشئ في الآراء بين الشركاء الذين أُجريت معهم مقابلات على ضرورة بذل جهود للدعوة إلى السلام في المستقبل ضمن المعايير التالية:

- لضمان عدم حدوث أي عواقب سلبية محتملة، ينبغي إبلاغ المكاتب القطرية بوضوح بأنشطة مقر **البرنامج** وقيادته وتنسيقها وتماشيها مع الاستراتيجية التي يتبعها المكتب القطري المعني التابع **للبرنامج**.
- ينبغي أن تشارك إدارة المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج** في المناقشات الأوسع نطاقا التي تجريها الأمم المتحدة والمناقشات السياسية المتصلة بمفاوضات أو عمليات السلام من أجل تحديد متى أو كيف يمكن **للبرنامج** أن يدعم تلك العمليات، ولضمان ألا يقوض **البرنامج** الجهود الأخرى من خلال "المضي قدما بمفرده".
- ينبغي لأي شكل من أشكال الانخراط أن يكفل ضمان حياد **البرنامج** واستقلاليته، على سبيل المثال، بعدم التركيز إلا على عناصر التفاوض التي لها تأثير مباشر على وصول المساعدات الإنسانية.

39- وتُعد تدابير التعديل *مثل تنسيق* ***البرنامج*** *مع الجهات الفاعلة في مجال بناء السلام* نادرة، ولكنها واعدة. وشدد الشركاء في بناء السلام، وكذلك الجهات المانحة والمراقبون الخارجيون ومجموعة من أصحاب المصلحة الداخليين، على أن قدرة **البرنامج** على زيادة مساهمته في السلام تكمن أساسا في المساهمة من خلال ولايته الأساسية وتقاسم خبرته في معالجة انعدام الأمن الغذائي وتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي عن طريق بناء أسواق محلية كجزء من مبادرات أوسع نطاقا لتحقيق الاستقرار أو بناء السلام. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- الدخول في برامج مشتركة مع المنظمات التي يمكن أن تغطي عناصر السلام، بما في ذلك بتمويل من صندوق بناء السلام (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛
- إصلاح الهياكل الأساسية، بالاشتراك مع مؤسسة سلام غير حزبية، مثل سوق في منطقة متنازع عليها كوسيلة يمكن أن تجسر الانقسامات المجتمعية (ليبيا).

3) الآثار المقصودة (غير المقصودة) المعقولة على حصائل النزاع والسلام

40- على الرغم من محدودية الأدلة، فقد حدد التقييم العديد من الآثار المعقولة لعمل **البرنامج** على ديناميات النزاع والسلام. وعلى مستوى المجتمع بأسره، يوجد القليل من الأدلة على النتائج التي يمكن عزوها إلى **البرنامج**. ومع ذلك، تُظهر بيانات استقصاء التقييم أن تصورات التغييرات في مستوى التوتر الاجتماعي قبل تدخلات **البرنامج** وبعدها تختلف، جزئيا حسب نوع الجنس

وبين المتلقين وغير المتلقين للمساعدة. ومن بين أولئك الذين يرون تغييرا عاما (إيجابيا أو سلبيا) في مستوى التوتر، تعتقد الغالبية أن **البرنامج** ساهم في هذا التغيير، جزئيا على الأقل. ويُعد هذا أمرا مهما نظرا للعوامل العديدة التي تؤثر على ديناميات النزاع، ويؤكد أن الأشخاص المتضررين من النزاع يرون إمكانية قوية لإجراءات **البرنامج** للمساهمة في التأثير على ديناميات النزاع والسلام. وعموما، قال عدد أكبر من الأشخاص الذين تلقوا المساعدة، في جميع البلدان المشمولة في التقييم، إن **البرنامج** ساهم في تخفيف التوتر مقارنة بأولئك الذين لم يتلقوا المساعدة.

41- واستكشف التقييم عدة طرق يمكن **للبرنامج** أن يساهم بها في الحد من النزاعات والتوترات. وتُناقش هذه الطرق في الجزء المتبقي من القسم وتُعرض في الجدول 2.

الجدول 2: لمحة عامة عن الأدلة المتعلقة بالطرق الممكنة للبرنامج للمساهمة في تقليل التوترات

طرق تخفيف التوترات	الأدلة
الحد من التوترات المرتبطة بتحسين الرفاه الفردي الناتج عن المساعدة الغذائية.	يعتبرها المتضررون وموظفو **البرنامج** أهم مساهمة **للبرنامج**.
الآثار غير المقصودة على التعاون بين أعضاء المجموعات المختلفة من خلال الاجتماعات في مواقع التوزيع وتقاسم المساعدة.	الأمثلة المتكررة التي قدمها الأشخاص المتضررون.
الدمج المتعمد لجوانب التماسك الاجتماعي في برامج المساعدة.	العديد من الأمثلة على الأدلة القصصية للآثار الإيجابية.
برامج تسعى إلى معالجة الدوافع الأخرى للنزاع إلى جانب انعدام الأمن الغذائي.	القليل من الأدلة المتاحة للآثار.
التدخلات التي تعزز قدرات الدولة وثقة المواطنين في الدولة.	الأدلة على آثار المساعدة على ثقة المواطنين في الدولة متباينة.

المصدر: تحليل فريق التقييم.

42- وتتمثل الآليات الرئيسية التي يساهم **البرنامج** من خلالها في الحد من النزاعات والتوترات في زيادة توافر الغذاء والجمع بين المجموعات المتنازعة من خلال البرمجة. والتصور المشترك بين المتضررين من النزاع وموظفي **البرنامج** في جميع البلدان المدرجة في التقييم هو أن الفوائد المباشرة للمساعدة الغذائية على الرفاه الفردي والتماسك الاجتماعي هي مساهمة **البرنامج** الأساسية في السلام. ومن النادر وجود أدلة على الآثار الإيجابية للبرامج التي تعالج دوافع النزاع بخلاف انعدام الأمن الغذائي.

43- ولاحظ التقييم الآثار الجانبية الإيجابية عندما تتيح برامج **البرنامج** مساحة يمكن للفئات السكانية المتنازعة أن تتفاعل معها. وبرز الاستبعاد (المتصور) من المساعدة، ومسائل الجودة في تقديم المساعدة كعوامل رئيسية تسهم في النزاع والتوتر.

44- وتعزز نتائج التقييم الأدلة المستمدة من الدراسات التي أجراها معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام والتقييمات السابقة **للبرنامج** والتي تؤكد أهمية الاستهداف في تعزيز المساعدة المراعية للنزاع.

45- ويعتمد مدى مساهمة ممارسات الاستهداف في التوترات إلى حد كبير على تصورات الناس عن عدالة المساعدة. والاستبعاد غير العادل المتصور لبعض الفئات السكانية من المساعدة هو المحرك الرئيسي للتوترات، كما أكدت ذلك الدراسات السابقة وتقييمات **البرنامج**. وكان المهاجرون والمشردون هم المجموعات الوحيدة التي حُددت فيما يتعلق بديناميات النزاع التي يُنظر إليها على أنها مشمولة أو مستبعدة بصورة غير عادلة.

46- وتوجد أدلة قليلة ومتباينة على إمكانية مساهمة **البرنامج** غير المقصودة في أرباح الجهات الفاعلة المسلحة، وبالتالي في اقتصاد الحرب. ويتمتع **البرنامج** بسمعة طيبة بوصفه جهة فاعلة محايدة، ورأت الغالبية العظمى من المجيبين على استقصاء التقييم أن **البرنامج** محايد.

47- وتُعد الأدلة على تعزيز ثقة المواطنين في الدولة متباينة. ويمكن أن تؤثر تصورات المشاركة في مساعدة **البرنامج** على ثقة المواطنين في الدولة، إيجابا أو سلبا. وفي جميع بلدان الاستقصاء، عندما كان يُنظر إلى السلطات على أنها منخرطة في تخطيط أو توزيع مساعدة **البرنامج**، رأى غالبية المستجيبين أن هذه المشاركة تعمل على تحسين سمعة السلطات. ومع ذلك، أفادت أقلية

كبيرة أنها أثرت سلبا على سمعة السلطات، مما يشير إلى تفضيل قوي لإدارة المساعدة الإنسانية من جانب هيئات محايدة مثل **البرنامج** وإلى تصور المشاركة الحكومية الوثيقة في المساعدة على أنها تزيد من مخاطر التحويل أو المحسوبية أو استخدام المساعدة لأغراض سياسية.

48- وفي بلدان الاستقصاء الأربعة، لم يجد التقييم أمثلة على اختيار **البرنامج** للمساعدة القائمة على النقد أو المساعدة العينية بهدف تحسين التماسك الاجتماعي أو إحداث أثر موثق مماثل. ومع ذلك، أظهر التحليل الثانوي لنتائج التقييم السابقة أن اختيار الطرائق القائمة على النقد أو العينية يمكن أن يكون لها آثار إيجابية أو سلبية مهمة على السلام المحلي وديناميات النزاع. وتُعد كينيا مثالا جديرا بالملاحظة حيث لوحظ انخفاض التوترات في مخيمات اللاجئين والمستوطنات بعد التحول إلى التحويلات القائمة على النقد لجميع المساعدات تقريبا واستبدال حصص الحبوب بالنقد. غير أن التقييم وجد أيضا في الوقت نفسه أن المستفيدين من النقد يتعرضون للتمييز عند استرداد مساعداتهم النقدية، على أساس أصلهم الإثني.[4]

3-2 ما الذي يفسر النتائج التي لوحظت؟

49- حدد وقدر التقييم العوامل التي أسهمت بشكل معقول في النتائج المستمدة من تنفيذ السياسات أو أعاقتها.

1) تأييد الإدارة والحوافز

50- يشكل تأييد الإدارة عاملا دافعا حاسما لترسيخ اعتبارات مراعاة النزاع والاهتمام ببناء السلام داخل **البرنامج**، ولكنه مقيد برسائل مختلطة بشأن موقف المنظمة فيما يتعلق بمساهمتها في السلام. وتؤكد الاتصالات العالمية على "المساهمة في السلام" ولكنها لا تقدم توجيهات واضحة تحدد طموح **البرنامج** في هذا الصدد. ويفتقر الموظفون إلى توقعات ملموسة أو نقاط عمل لعملهم ويرون أن مشاركة الإدارة على المستوى القطري هي عامل التمكين أو الإعاقة الرئيسي.

51- وبالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز المؤخر على المساهمة في السلام ينظر إليه من قبل مجموعة واسعة من موظفي **البرنامج** وأصحاب المصلحة الخارجيين على أنه صرف الانتباه عن الجهود المبذولة لتجنب تفاقم التوترات أو النزاعات.

52- وأبرزت بيانات مقابلات التقييم تردد بعض موظفي **البرنامج** في إثارة مسائل "حاسمة" من شأنها أن تؤثر على مراعاة النزاع. ولم تبدأ إلا مؤخرا تدابير تنفيذ مثل إدراج مراعاة النزاع في تدريب كبار المديرين لتبديد هذا الشاغل.

2) التوظيف

53- تعتبر المناصب المخصصة على المستويين القطري والإقليمي أساسية لدعم مراعاة النزاع، ولكن الدور المحدود للموظفين الوطنيين يحد من التقدم في العديد من الأوضاع. ويؤدي الموظفون المتفانون دورا مهما في ترجمة التزامات مراعاة النزاع وبناء السلام إلى مستوى البرامج، مما يتيح إجراء تحليل أعمق للنزاع من خلال عقد مناقشات وتدريب على التعامل مع مراعاة النزاع، داخليا أو مع شركاء متعاونين، وتنسيق مراعاة النزاع عبر الأهداف والمجالات البرنامجية، وتحسين مساهمة مشروعات بناء القدرة على الصمود في بناء السلام والتواصل مع شركاء التحليل وبناء السلام. ومع ذلك، فإن معظم الوظائف مؤقتة لأنها تعتمد على توافر تمويل محدد. والموظفون الوطنيون أساسيون للوعي بالنزاع، ولكنهم غالبا لا يشاركون في المناقشات الاستراتيجية.

54- ومن بين التدابير الرامية إلى معالجة هذا العامل الرئيسي الجهود التي يبذلها **البرنامج** لتوظيف موظفين خبراء إضافيين، وتعزيز التدريب على مراعاة النزاع، وبناء مجتمع من الممارسين للموظفين المشاركين في تحليل مراعاة النزاع.

[4] **البرنامج**. 2018. *تقييم الأثار وتحليل فوائد التكلفة لتوسيع نطاق الطريقة النقدية للتوزيع العام للأغذية (التحويلات القائمة على النقد للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 200737) للاجئين والمجتمعات المضيفة في كينيا*، أغسطس/آب 2015 - نوفمبر/تشرين الثاني 2017، الصفحة 27.

3) التركيز على حالات الطوارئ والثقافة

55- يدعم الوعي القوي بالمبادئ الإنسانية النزاهة والحياد، وهما أمران أساسيان لمراعاة النزاع. وأشار العديد من موظفي **البرنامج** إلى المبادئ الإنسانية باعتبارها العنصر الرئيسي في توجيه نهجهم تجاه مراعاة النزاع.

56- ويمكن للحجم الكبير لحضور **البرنامج** وبرامجه في حالات الطوارئ أن يمكّن النزاهة ويعالج انعدام الأمن الغذائي كمحرك للنزاع، ولكنه يزيد أيضا من خطر المساهمة بشكل غير مقصود في التوترات أو النزاعات.

57- وفي حين يسهم تركيز **البرنامج** على التنفيذ إسهاما إيجابيا في سمعته العامة، فإن "عقليته بشأن حالات الطوارئ" تؤثر أيضا تأثيرا سلبيا على ثلاثة جوانب من مراعاة النزاع.

58- أولا، إن ثقافة الإلحاح والسرعة التي يعمل بها **البرنامج** تحد من التركيز على تحليل السياق. وتعني عقلية **البرنامج** بشأن حالات الطوارئ وحجم عملياته أن **البرنامج** يميل إلى التركيز على طرائق البرمجة الخاصة به عند تنفيذ البرامج (على الرغم من الاعتراف القوي بدور **البرنامج** كعامل تمكين للنظم للاستجابة الإنسانية).

59- وثانيا، وجد التقييم عددا قليلا جدا من الأمثلة على تركيز **البرنامج** على فهم ودعم جهود بناء السلام الحالية بدلا من العمل على مساهمته الخاصة في السلام كجهد قائم بذاته. ولم يشر أي من أجريت معهم مقابلات داخلية أو خارجية إلى عمليات الأمم المتحدة الشاملة مثل التحليل القطري المشترك للأمم المتحدة أو إطار تعاون الأمم المتحدة بوصفها أدوات ذات صلة بصياغة نهج أكثر شيوعا في هذا الصدد.

60- وثالثا، إن الأفق قصير الأجل للبرمجة الذي لوحظ في العديد من تقييمات **البرنامج** يجعل من الصعب العثور على شركاء جيدين لعمل التماسك الاجتماعي في بعض البلدان. وتتطلب المساهمة في السلام وقتا لتطوير فهم كافٍ للديناميات المحلية وظهور علاقات الثقة. ومن المحتمل أن يدعم التحول إلى الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة السنوات قدرة **البرنامج** على جذب تمويل متعدد السنوات وإجراء تخطيط طويل الأجل. ومع ذلك، فإن العقود المبرمة مع الشركاء المتعاونين وشركاء بناء السلام تكون لفترات قصيرة، يصل بعضها إلى ستة أشهر.

4) العلاقات مع الشركاء المتعاونين

61- يتأثر الدور المركزي للشركاء المتعاونين بالمنافسة والتركيز على السعر. ولا يتم الاعتراف بالدور الحاسم الذي يؤديه الشركاء المتعاونون في مراعاة النزاع.

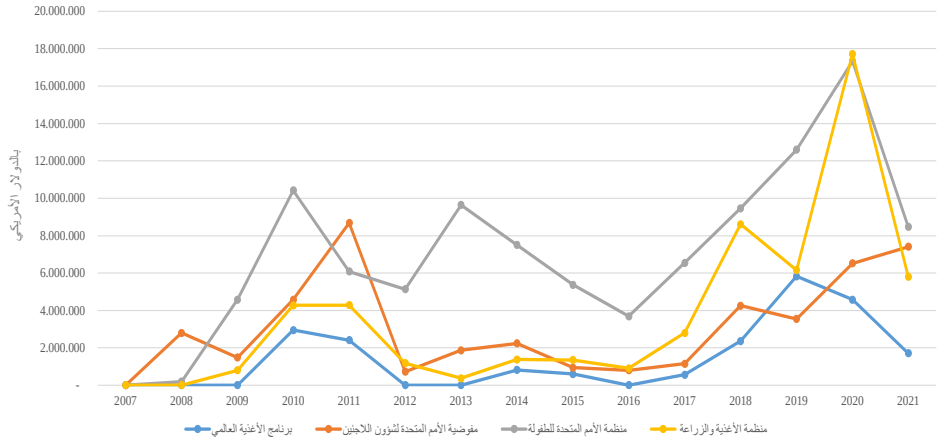
62- وتجعل بيئة التعاقد التنافسية بعض الشركاء مترددين في مشاركة مخاوفهم بشأن مراعاة النزاع أو التجارب السلبية. ولا تعالج تدابير التنفيذ الحالية على المستوى العالمي هذا العامل، ولكن العديد من المكاتب القطرية اتخذت خطوات مهمة في معالجة مراعاة النزاع مع شركائها المتعاونين. وتشمل هذه الخطوات، على سبيل المثال، المشاركة المنتظمة لمستشاري النزاع في استعراض المقترحات مع الشركاء، وتوفير التدريب على مراعاة النزاع، وكلاهما يخلق فرصا لمناقشة المشاكل بشكل أكثر انفتاحا.

5) تأثير الجهات المانحة والحكومات المضيفة

63- تؤدي الجهات المانحة دورا مهما، ولكنه في بعض الأحيان متناقض في مراعاة النزاع. ويمكن أن يمكّن تمويلهم من إنشاء وظائف مخصصة تقود البرمجة، ولكن تخصيص التمويل يعيق مرونة **البرنامج** في تكييف البرامج.

64- وشجعت الموارد من صندوق بناء السلام على زيادة التركيز على تحليل النزاعات والمساهمة في السلام، ولكن الحجم الإجمالي الذي حصل عليه **البرنامج** لا يزال صغيرا مقارنة بالمبالغ التي تلقتها منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف. ويوضح الشكل 2 أنه بعد بلوغ الذروة في عام 2019، انخفضت موارد صندوق بناء السلام **للبرنامج** في عامي 2020 و2021.

الشكل 2: حجم منح صندوق بناء السلام، 2007-2021



المصدر: فريق التقييم، بناء على بيانات من https://mptf.undp.org/factsheet/fund/PB000 .

65- ويمكن أن تكون مواقف الحكومات المضيفة فيما يتعلق بمشاركة الجهات الفاعلة الخارجية في المسائل المتعلقة بالنزاع والسلام عاملا حاسما آخر. وفي بعض البلدان، قد يحد موقف الحكومة من قدرة **البرنامج** على المساهمة في جهود بناء السلام.

الاستنتاجات

66- خلص التقييم إلى أن السياسة مصاغة بشكل جيد ولا تزال ذات صلة. ولا تزال المساهمة الرئيسية **للبرنامج** في السلام تتمثل في عمله في مجال انعدام الأمن الغذائي وبناء القدرة على الصمود وسبل العيش، ولكن الثغرات المتبقية في البرامج المراعية للنزاعات تتطلب جهدا متجددا لاستخدام الرؤى التحليلية الحالية بشأن الطريقة التي يؤثر بها حضور **البرنامج** ومساعدته على ديناميات السلام والنزاع، وتكييف البرامج والعمليات وفقا لذلك.

ما مدى جودة السياسة؟

67- تهدف سياسة بناء السلام إلى توضيح التوقعات المتعلقة بدور **البرنامج** في أوضاع (ما بعد) النزاع والمرحلة الانتقالية. وتحدد مبادئ توجيهية لضمان ألا يسهم **البرنامج** عن غير قصد في النزاع، بل يستغل الفرص للمساهمة في السلام، عند الاقتضاء. وبعد تسع سنوات، خلص التقييم إلى أن السياسة لا تزال ذات صلة ومتماسكة، داخليا وخارجيا، وتضع اتجاهات واقعية في توجيه نهج المنظمة تجاه مراعاة النزاع والمساهمات في السلام، على النحو الذي ينعكس في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. ولذلك ليست هناك حاجة إلى تحديث السياسة، وهناك اهتمام محدود بالقيام بذلك. وأبرز التقييم كيف أن عدم وجود خطة لتنفيذ السياسة وتوفير الموارد قد أعاق الاستيعاب المنهجي للسياسة حتى وقت قريب. ومن غير الواضح أيضا كيف ستؤثر إعادة الهيكلة الأخيرة لوحدة الطوارئ وحالات الانتقال على تنفيذ السياسات في المستقبل.

ما هي نتائج السياسة؟

68- أشار التقييم إلى أنه من خلال الحد من انعدام الأمن الغذائي، يقدم **البرنامج** مساهمته الرئيسية في السلام من خلال تقليل الدوافع المحتملة للنزاع أو الذرائع داخل والجماعات وفيما بينها وتجنب زيادة التوترات والنزاعات عن غير قصد.

69- ويشير هذا الاستنتاج في المقام الأول إلى الحاجة إلى إعطاء الأولوية للتدابير الرامية إلى تعزيز مراعاة **البرنامج** وشركائه المتعاونين للنزاعات. ومع تحول **البرنامج** تدريجيا إلى تقديم المزيد من المساعدات الطويلة الأجل التي تهدف إلى تعزيز سبل العيش وبناء القدرة على الصمود، فإنه يسير بالفعل على طريق يجعل مساهمته في السلام أكثر استدامة.

70- ويمثل الحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بشكل غير متحيز وبناء على الاحتياجات الولاية الأساسية **للبرنامج**. كما إن المساهمة المحتملة في السلام ليست هي الدافع وراء القرارات المتعلقة بتدخلات الأمن الغذائي - ولا ينبغي لها ذلك. وخلص التقييم إلى أنه لا ينبغي **للبرنامج** أن يعيد توجيه اهتمامه وموارده نحو الجهود المبذولة للحد من مسببات النزاع بخلاف انعدام الأمن الغذائي، ولا ينبغي **للبرنامج** أن يقدم المزيد من الأدلة لإثبات ماهية مساهمته في السلام. وبدلا من ذلك، هناك إمكانية إضافية للمساهمة في مبادرات بناء السلام القائمة والشراكات التي يمكن **للبرنامج** أن يجلب إليها نقاط قوته الأساسية في الحد من انعدام الأمن الغذائي ودعم نظم إنتاج الغذاء المحلية كجزء من الجهود المنسقة الأوسع نطاقا لمنع نشوب النزاعات ودعم السلام.

ما الذي يفسر النتائج؟

71- منذ منح جائزة نوبل للسلام في عام 2020، تم توجيه المزيد من الاهتمام الاستراتيجي نحو إمكانات **البرنامج** وجهوده للمساهمة في السلام بدلا من معالجة الاهتمام الأساسي بضرورة تجنب برامج **البرنامج** المساهمة في التوترات وأن تكون مراعية للنزاع. وأشار التقييم إلى أن هناك حاجة إلى بعض إعادة التوازن، مع زيادة التركيز على ضمان ترجمة الخبرات والرؤى التحليلية الحالية بشكل أفضل إلى عمليات تكييف للبرامج والعمليات، مع إيلاء اهتمام خاص للاستهداف وآليات التعقيب وضمان جودة المساعدة، ليس فقط داخل **البرنامج**، ولكن أيضا في عمله مع الشركاء المتعاونين.

72- وحدد التقييم التدابير المحددة التالية ذات الإمكانات القوية لتحسين الجهود الحالية:

- تعزيز المشاركة مع الشركاء المتعاونين بطريقة تتناسب مع الأدوار الرئيسية التي يؤدونها.
- تعزيز ممارسة السياق، وحسب الاقتضاء، تحليل النزاع من أجل معالجة بعض النقاط التحليلية الخفية المتعلقة بعلاقات القوة المحلية، والعلاقات مع الحكومات المضيفة التي هي طرف في النزاع، والطرق التي تتقاطع بها انتماءات وخلفيات الموظفين والمقاولين والشركاء المتعاونين مع سياق النزاع.
- اتخاذ خطوات نحو عمليات أكثر قوة وعملية المنحى للتفكير في المخاطر والفرص على المستوى القطري، وتلبية الحد الأدنى من المعايير في مختلف البيئات.
- التفكير بشكل أكبر في كيفية معالجة الدوافع الهيكلية، مثل ثقافة الطوارئ في **البرنامج**، وتأييد الإدارة والحوافز ومسائل القوى العاملة، التي يمكن أن تحد من استيعاب السياسات ونتائجها داخل **البرنامج** ومع الشركاء المتعاونين. ويمكن أن يكون من المهم في هذا الصدد توجيه رسالة واضحة من القمة، وتقديم حوافز للمديرين القطريين، واتخاذ خطوات لتكييف الثقافة التنظيمية.

73- وإذا تمكن **البرنامج** من إحراز تقدم في هذه المسألة ذات الأولوية، فيمكنه أن يصبح منظمة أكثر مراعاة للنزاع لأنه يمتلك بالفعل المفاتيح الأخرى لإنجاح هذا التحول: أولا، تظل سياسة بناء السلام ذات صلة وتوفر إطارا مناسبا وكافيا لتوجيه دور **البرنامج** في (ما بعد) حالات النزاع والمراحل الانتقالية؛ وثانيا، يتمتع مستشارو النزاعات في البلدان الذين انضموا مؤخرا إلى المنظمة بالخبرة اللازمة، على الرغم من الحاجة إلى قدرة كافية لدعم تبني سياسة بناء السلام بشكل فعال في المكاتب الإقليمية وفي المقر؛ وثالثا، توجد وثائق التوجيه والتدريب وترتيبات الشراكة ذات الصلة ولا توجد حاجة إلا إلى الوصول إلى الأشخاص المناسبين داخل **البرنامج** وبين الشركاء المتعاونين.

التوصيات

التوصية	المسؤولية والموعد النهائي
التوصية 1: تعزيز ممارسة التحليل العملي على الصعيد القطري لكيفية تأثير حضور البرنامج وشركائه وبرامجهم على ديناميات النزاع.	الجهة الرئيسية المسؤولة: شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية الموعد النهائي: ديسمبر/كانون الأول 2024
التوصية الفرعية 1-1: ينبغي **للبرنامج** أن يبين الكيفية التي يخطط بها لإضفاء الطابع المؤسسي على عمليات التفكير العادية والعملية المنحى والشاملة بشأن المخاطر والفرص المتصلة بديناميات النزاع في جميع العمليات القطرية التي تواجه مخاطر النزاع. وكحد أدنى، ينبغي النظر في العناصر التالية: • ينبغي أن تتم عمليات التفكير سنويا وأن ترشد - كحد أدنى - صياغة وتنقيح الجيل الثاني من الخطط الاستراتيجية القطرية لضمان أن تكون مراعية تماما للنزاع. • ينبغي للمكاتب القطرية أن تعطي الأولوية لإجراء عمليات التفكير هذه على إنتاج تحليلات سياق مكتوبة قائمة بذاتها أو تحليلات مراعية للنزاع. وينبغي للمستشارين الإقليميين أو العالميين تسهيل العملية؛ كما ينبغي أن ينضم الشركاء المتعاونون إلى التفكير. • ينبغي أن تشمل العمليات مناقشة لنتائج الرصد ذات الصلة (انظر التوصية الفرعية 2-2) وكيفية تكييف برامج **البرنامج** وحضوره استنادا إلى تلك النتائج. • ينبغي إدراج المخاطر ذات الصلة بتشغيل **البرنامج** وبرامجه في سجل المخاطر. • ينبغي طرح أي آثار إقليمية للتحليل لمناقشتها في الاجتماعات الإقليمية الدورية للمديرين القطريين **للبرنامج**. وينبغي أن يُسترشد بالتحليل أيضا في مشاركة **البرنامج** في التحليل القطري المشترك للأمم المتحدة والمناقشات مع الشركاء في التنمية وبناء السلام (انظر التوصية الفرعية 3-1).	الجهة الرئيسية المسؤولة: وحدة الطوارئ وحالات الانتقال الدعم: المكاتب القطرية؛ والمكاتب الإقليمية؛ ووحدة إدارة دورة البرامج؛ وشعبة إدارة المخاطر الموعد النهائي: فبراير/شباط 2024
التوصية الفرعية 1-2: إجراء تخطيط للقوة العاملة بهدف ضمان وجود قدرة كافية على مستوى المقر والمستوى الإقليمي لتنفيذ السياسة ودعم المكاتب القطرية وتعزيز مساءلة المديرين القطريين عن تحسين مراعاة النزاع وتعزيز أوجه التآزر مع الوظائف الشاملة الأخرى مثل الحماية وإمكانية الوصول والمنظور الجنساني والإعاقة والإدماج والمساءلة أمام السكان المتضررين، والشعب والدوائر الأخرى، بما في ذلك المعنية بالموارد البشرية وسلاسل الإمداد وعمليات الطوارئ. ويمكن أن تشمل هذه القدرة إما قدرة مخصصة للسلام والنزاع، في المقر وفي المكاتب الإقليمية، أو التعاون بشكل وثيق مع الأفرقة الأخرى، أو أفرقة الدعم الوظيفي التي تدمج الخبرة الكبيرة في النزاع والسلام وتعكس تلك الخبرة في اختصاصاتها.	الجهة الرئيسية المسؤولة: وحدة الطوارئ وحالات الانتقال الدعم: المكاتب الإقليمية؛ والمكاتب القطرية؛ وإدارة وضع البرامج والسياسات؛ وشعبة الموارد البشرية؛ وإدارة سلسلة الإمداد والطوارئ الموعد النهائي: ديسمبر/كانون الأول 2024
التوصية الفرعية 1-3: إدراج توجيهات بشأن عمليات التحليل وغيرها من مسائل مراعاة النزاع في الدليل المنقح لتوجيهات البرامج والتأكد من أن التوجيهات ذات الصلة متوفرة باللغات الرئيسية، مثل العربية، والإنكليزية، والفرنسية، والإسبانية. وينبغي أن يضمن ذلك ما يلي: • ينبغي أن تكون الأسئلة التوجيهية المتاحة لتقييم الحماية ومراعاة النزاع بمثابة نقطة انطلاق لأنها تجمع بين مختلف عناصر تحليل السياق فيما يتعلق بالمنظور الجنساني، والحماية، والمساءلة أمام السكان المتضررين، ومراعاة النزاع. • ينبغي أن تتضمن العملية الجارية لتطوير استراتيجية تعميم مراعاة النزاع توجيهات شاملة ومتماسكة تشمل جميع متطلبات تحليل السياق المستمدة من السياسات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمنظور الجنساني والمساءلة أمام السكان المتضررين والحماية ومراعاة النزاع. • ينبغي أن تتضمن التوجيهات الناتجة الأسئلة التوجيهية المذكورة أعلاه وأن يتم مشاركتها مع الموظفين كجزء من عمليات التفكير المنتظمة على المستوى القطري، إلى جانب التدريب عبر الإنترنت.	الجهة الرئيسية المسؤولة: وحدة الطوارئ وحالات الانتقال الدعم: إدارة وضع البرامج والسياسات الموعد النهائي: فبراير/شباط 2024
التوصية 2: إنشاء حوافز واتخاذ خطوات لتكييف الثقافة التنظيمية لجعل مراعاة النزاع أكثر مركزية: الإبلاغ عن التوقعات بوضوح، ودمج مراعاة النزاع في أدوات الرصد المعيارية، وتعزيز الحوافز للمديرين القطريين.	الجهة الرئيسية المسؤولة: شعبة الشؤون الإنسانية والإنمائية الموعد النهائي: ديسمبر/كانون الأول 2024

التوصية	المسؤولية والموعد النهائي
التوصية الفرعية 2-1: الإبلاغ عن التوقعات فيما يتعلق بالمعايير الدنيا لمراعاة النزاع والخطوات التي يجب اتخاذها، على النحو المبين في هذه التوصيات، من خلال تعميم للمدير التنفيذي أو ما شابه ذلك من اتصالات مؤسسية، بدلا من تنقيح سياسة بناء السلام، التي تظل ذات صلة وكافية. وينبغي للتعميم أن: • يوضح الخطوات الإلزامية للمكاتب القطرية، بما في ذلك، على سبيل المثال، عقد عملية سنوية شاملة للتفكير في ديناميات السياق والمسائل المراعية للنزاع ومناقشة اعتبارات مراعاة النزاع مع الشركاء المتعاونين، للإبلاغ عن تصميم واستعراض وتقييم الخطط الاستراتيجية القطرية؛ • يشمل رسالة عامة بشأن مستوى الأولوية المعطاة للبرمجة المراعية للنزاع، وتوضيح أن مراعاة النزاع و"عدم إلحاق الضرر" يمكن أن يكونا أكثر أهمية من سرعة وحجم التنفيذ	الجهة الرئيسية المسؤولة: وحدة الطوارئ وحالات الانتقال الدعم: إدارة وضع البرامج والسياسات؛ ووحدة إدارة دورة البرامج؛ والمكاتب الإقليمية الموعد النهائي: ديسمبر/كانون الأول 2023
التوصية الفرعية 2-2: إدراج مؤشرات أساسية في آليات الرصد المعيارية لتتبع تدخلات **البرنامج** والشركاء المتعاونين، وتأثيرات تلك التدخلات على حالات النزاع. واستنادا إلى الممارسات الجيدة القائمة، ينبغي أن تشمل المؤشرات، كحد أدنى، أسئلة تستكشف ما إذا كان الأشخاص المتأثرون يرون زيادة أو نقصانا في التوترات؛ وما إذا كانوا يعتقدون أن ممارسات الاستهداف الحالية تخلق توترات وما هي السمات الأخرى للمساعدة؛ ومن يرون أنهم مشمولون بشكل غير عادل في المساعدة أو مستبعدون منها. وينبغي أن يكون النظر في هذه الأسئلة إلزاميا بالنسبة لجميع المكاتب القطرية. وينبغي للمكاتب القطرية التي لا تستطيع استخدام الأسئلة بسبب مخاوف تتعلق بالحماية أو الأمن أن تشرح السبب وتقترح طرقا بديلة لاكتساب الأفكار ذات الصلة.	الجهة الرئيسية المسؤولة: وحدة الطوارئ وحالات الانتقال الدعم: شعبة البحث والتقييم والرصد؛ والمجالات السياساتية/ البرامجية ذات الصلة داخل إدارة وضع البرامج والسياسات الموعد النهائي: ديسمبر/كانون الأول 2024
التوصية الفرعية 2-3: التأكد من أن المديرين القطريين يجعلون مراعاة النزاع أولوية من خلال إدراجها ككفاءة أساسية معيارية مستخدمة في تقييماتهم وفي قرارات الترقية والتناوب. ويجب أن تشمل الخطوات اللازمة ما يلي: • ضمان أن تنعكس مراعاة النزاع في التوصيفات الوظيفية للمديرين القطريين؛ • التأكد من أن يصبح أداء المديرين القطريين في مجال مراعاة النزاعات - بما في ذلك ضمان إجراء عملية التفكير المبينة في التوصية 1 - مؤشرا معياريا في التقييم الذي يدعم بيان التأكيد السنوي للمدير التنفيذي؛ • إيلاء اعتبار مركزي للخبرة السابقة والأداء في مجال مراعاة النزاع، ولا سيما بالنسبة للمواضع في السياقات ذات المستويات العالية أو المخاطر العالية للنزاع؛ • إدراج وحدة خاصة بمراعاة النزاع في البرامج التمهيدي للمديرين القطريين ونوابهم وفي البرنامج التدريبي لرؤساء المكاتب الميدانية؛ • إعداد، كشرط لجميع المديرين القطريين، إحاطة متعمقة من المؤسسات والأكاديميين المرموقين ذوي المعرفة المتخصصة بتحليل النزاع والسياقات المحلية قبل تولي المديرين مناصبهم الجديدة.	الجهة الرئيسية المسؤولة: شعبة الموارد البشرية الدعم: شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية؛ ووحدة الطوارئ وحالات الانتقال؛ وفرع تعزيز الأداء؛ وشعبة عمليات الطوارئ الموعد النهائي: فبراير/شباط 2024
التوصية 3: تعزيز تعميم مراعاة النزاع في برامج وعمليات البرنامج مع الشركاء والمقاولين. وزيادة التركيز على مراعاة النزاع في العمل مع الشركاء المتعاونين، والتحقق من خلفيات الموظفين والمقاولين والشركاء المتعاونين.	الجهة الرئيسية المسؤولة: وحدة الطوارئ وحالات الانتقال الموعد النهائي: فبراير/شباط 2024
التوصية الفرعية 3-1: ينبغي أن يحدد **البرنامج** الكيفية التي يخطط بها لتعزيز مراعاة الشركاء المتعاونين للنزاع. وينبغي أن تتضمن الخطوات ما يلي: • تشجيع المشاركة المفتوحة للمسائل المتعلقة بالنزاع من خلال التدريب وأثناء صياغة اتفاقات الشراكات وفي التقارير. • تعديل نماذج طلبات الشراكات والاتفاقات الميدانية ونماذج التقارير لإدراج أن تشتمل الطلبات المقدمة من الشركاء المتعاونين على أفكار حول ديناميات السياق ومراعاة النزاع ولضمان موارد كافية لتمكين الشركاء من تقديم برامج مراعية للنزاعات. • تدريب ودعم موظفي البرامج على المستوى القطري لضمان مناقشتهم لديناميات السياق ومراعاة النزاع عند تقديم تعقيبات إلى الشركاء المتعاونين. • طلب إدراج عمليات تعزيز مراعاة النزاع على المستوى العالمي في جدول أعمال اجتماع الشراكة السنوي حتى يكتمل تعميم مراعاة النزاع.	الجهة الرئيسية المسؤولة: وحدة الطوارئ وحالات الانتقال الدعم: المكاتب الإقليمية؛ والمكاتب القطرية؛ ووحدة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الموعد النهائي: ديسمبر/كانون الأول 2023
التوصية الفرعية 3-2: ينبغي **للبرنامج** أن يحدد الخطوات التي يعتزم اتخاذها لضمان إجراء استعراض شامل للمسائل السياسية والقائمة على الهوية التي يحتاج إلى استكشافها من أجل فهم كيفية	الجهة الرئيسية المسؤولة: شعبة الموارد البشرية

التوصية	المسؤولية والموعد النهائي
تقاطع خلفيات الموظفين والمقاولين والشركاء المتعاونين مع السياقات المختلفة للنزاع والتي قد تؤثر على ديناميات النزاع وتصورات أصحاب المصلحة. ويجب أن تتضمن الخطوات ما يلي: • استعراض عمليات العناية الواجبة والاختيار لضمان استكشاف هذه الانتماءات أثناء التوظيف والشراكة والتعاقد مع الموظفين والمقاولين والشركاء المتعاونين. • إدراج آلية لضمان تمرير أي شواغل تتعلق بالانتماءات السياسية للمقاولين أو الموظفين إلى المدير القطري أو مستوى الإدارة المناسب فوق ذلك. • استخدام التوعية الاستباقية لزيادة مجموعة المتقدمين من المجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا.	الدعم: وحدة الطوارئ وحالات الانتقال؛ ووحدة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية؛ وإدارة سلسلة الإمداد والطوارئ الموعد النهائي: فبراير/شباط 2024
التوصية 4: التخفيف من انعدام الأمن الغذائي هو أهم مساهمة للبرنامج في السلام وينبغي أن يظل كذلك. وينبغي أن يركز البرنامج مساهمته في السلام على دعم عمليات بناء السلام القائمة من خلال تنفيذ الأنشطة بالاشتراك مع الجهات الفاعلة الأخرى، والاستفادة من نقاط القوة الأساسية في ولايته والتركيز على وصول المساعدات الإنسانية للتخفيف من انعدام الأمن الغذائي.	الجهة الرئيسية المسؤولة: وإدارة وضع البرامج والسياسات؛ وإدارة سلسلة الإمداد والطوارئ الموعد النهائي: فبراير/شباط 2024
التوصية الفرعية 4-1: ينبغي **للبرنامج** أن يؤكد أنه سيصمم جميع أنشطته المحددة لتعزيز السلام بالاشتراك مع جهات فاعلة أخرى وليس بمفرده. وعند القيام بذلك، ينبغي أن يركز **البرنامج** على نقاط القوة الأساسية لولايته مثل الأمن الغذائي وسبل العيش أو تدخلات بناء القدرة على الصمود التي تستهدف المناطق المعرضة بشدة لخطر النزاع أو مع اتفاقات السلام الجارية وجهود إعادة الإدماج، أو أنشطة الشراء المحلية وبناء الأسواق، أو تعزيز القدرات القطرية أو مفاوضات الوصول: • ينبغي أن يتعاون **البرنامج** مع شركاء التنمية وبناء السلام لتحديد أفضل السبل التي يمكن أن يساهم بها في الجهود المبذولة لمعالجة دوافع النزاع دون تقويض حياده ونزاهته واستقلاليته. • ينبغي أن تتم هذه المشاركة بانتظام - على الأقل عندما يقوم **البرنامج** بوضع خطة استراتيجية قطرية أو تنقيحها أو تقييمها، أو عندما تكون هناك تغييرات مهمة في الوضع، أو في ضوء استراتيجية مراعاة النزاع القادمة. • ينبغي على المقر والمكاتب الإقليمية توفير التوجيه والدعم للمكاتب القطرية في هذا الجهد، وتعزيز الأطر ذات الصلة للمساءلة والمسؤوليات (بما في ذلك للمديرين القطريين) لإجراء مناقشات مع الجهات الفاعلة الأخرى وزيادة تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة ببناء السلام على الصعيدين العالمي والإقليمي.	الجهة الرئيسية المسؤولة: وحدة الطوارئ وحالات الانتقال الدعم: المكاتب القطرية؛ والمكاتب الإقليمية؛ وإدارة الشراكات والدعوة الموعد النهائي: فبراير/شباط 2024
التوصية الفرعية 4-2: ينبغي **للبرنامج** أن يبين الكيفية التي يعتزم بها تعزيز ثقله العالمي في الدبلوماسية الإنسانية لزيادة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني والإنمائي والأمم المتحدة؛ فعلى سبيل المثال، ينبغي **للبرنامج**، في المفاوضات التي تجري على نطاق المنظومة مع الجهات الفاعلة الحكومية أو عمليات السلام، أن يكفل احتفاظ المكاتب القطرية بالدور الاستراتيجي القيادي في الجهود التي تشارك فيها مختلف مستويات المنظمة من أجل الحماية من العواقب السلبية المحتملة.	الجهة الرئيسية المسؤولة: نائب المدير التنفيذي؛ إدارة سلسلة الإمداد والطوارئ الدعم: إدارة سلسلة الإمداد والطوارئ؛ ووحدة الطوارئ وحالات الانتقال؛ والمكاتب الإقليمية؛ والمديرون القطريون الموعد النهائي: فبراير/شباط 2024